



الاستراتيجية الاسترشادية لدول  
مجلس التعاون  
للحكومة الالكترونية

صفر 1435 هـ

ديسمبر 2013 م

## - جدول المحتويات -

3	1 - الملخص التنفيذي
5	2 - مقدمة
6	3 - الإطار العام للإستراتيجية
6	3.1 الرؤية
6	3.2 الأهداف
8	3.3 المسارات الإستراتيجية
11	4 - المبادرات المقترحة
11	4.1 مبادرات مسار الخدمات الإلكترونية المشتركة
11	4.2 مبادرات مسار إدارة المعرفة
12	4.3 مبادرات مسار البنية المعلوماتية
12	4.4 مبادرات مسار الإطار التنظيمي
14	5 - تنفيذ المبادرات المقترحة
14	6 - نموذج الحوكمة

## 1 - الملخص التنفيذي :

إدراكاً من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية ، وإيماناً بالمصير المشترك ووحدة الأهداف التي تجمع بين شعوبها ، ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين ، واقتناعاً بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية ، واستكمالاً لما بدأت من جهود في مختلف المجالات الحيوية ، ونظراً لأهمية دور الحكومة الإلكترونية كأداة للتنمية المستدامة تحقق رفاهية مواطني دول مجلس التعاون ، وتأكيداً على أهميتها في دعم التكامل بين دول مجلس التعاون ، فقد قامت الدول الأعضاء بإعداد هذه الإستراتيجية الاستراتيجية الاسترشادية للحكومة الإلكترونية.

وتتلخص الغايات التي تود أن تحققها دول المجلس في مجال الحكومة الإلكترونية بالرؤية التالية :

### "تعزيز دور الحكومة الإلكترونية الآمنة في التنمية المستدامة ورفع كفاءة وفعالية القطاع العام والتكامل الخليجي"

وبالإضافة للرؤية ، تم صياغة خمسة أهداف استراتيجية تسعى الدول الأعضاء للعمل عليها من أجل تحقيق هذه الرؤية ، وهذه الأهداف هي :

1. تطوير الحكومة الإلكترونية على المستوى الوطني وعلى مستوى دول مجلس التعاون.
2. تعزيز التعاون بين الدول الاعضاء في مجالات الحكومة الإلكترونية.
3. دعم التكامل الإلكتروني بين الدول الاعضاء.
4. استخدام الحكومة الإلكترونية كأداة للتنمية المستدامة بما يحقق رفاهية مواطني دول مجلس التعاون.
5. تعزيز تنافسية دول مجلس التعاون في مجال الحكومة الإلكترونية اقليمياً وعالمياً.

ولتحقيق هذه الأهداف ، تشمل هذه الاستراتيجية الاستراتيجية الاسترشادية مجموعة مبادرات مقسمة على مسارات عمل ، ويوضح الشكل التالي مكونات الاستراتيجية الاستراتيجية الاسترشادية للحكومة الإلكترونية مع أمثلة لبعض مبادرات مسارات العمل :

<b>" تعزيز دور الحكومة الإلكترونية الأمانة في التنمية المستدامة ورفع كفاءة وفعالية القطاع العام والتكامل الخليجي "</b>					الرؤية
تعزيز تنافسية دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الحكومة الإلكترونية اقليميا وعالميا	استخدام الحكومة الإلكترونية كأداة للتنمية المستدامة بما يحقق رفاهية مواطني دول المجلس	دعم التكامل الإلكتروني بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	تعزيز التعاون بين دول المجلس في مجالات الحكومة الإلكترونية	تطوير الحكومة الإلكترونية على المستوى الوطني وعلى مستوى دول المجلس	الأهداف الاستراتيجية
<b>البنية المعلوماتية الأمانة</b>	<b>ادارة المعرفة</b>	<b>الخدمات الإلكترونية المشتركة</b>			مسارات العمل / المبادرات
<ul style="list-style-type: none"> <li>• اعداد هيكل توافقي استرشادي</li> <li>• تمكين الدخول الموحد للخدمات الإلكترونية</li> <li>• اعداد دراسة لإنشاء هيكل تقني استرشادي للبنية التحتية ليدعم ربط الخدمات الإلكترونية المشتركة</li> <li>• اعداد دراسة لوضع خطة لاستمرارية الأعمال في حالة الطوارئ لدول المجلس</li> <li>• تعزيز الإطار الأمني للمعلومات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• اعداد إطار لنقل ومشاركة المعرفة بين دول المجلس</li> <li>• تطوير بوابة المعرفة للتعاون وتبادل المعرفة بين هيئات وبرامج الحكومة الإلكترونية في دول المجلس</li> <li>• اعداد دراسة لإنشاء مركز للتميز في مجال الحكومة الإلكترونية</li> <li>• انشاء نطاق خليجي على الإنترنت</li> <li>• اعداد وتنفيذ خطة لإثراء المحتوى العربي على شبكة الإنترنت</li> <li>• تطوير جائزة التميز للحكومة الإلكترونية لدول المجلس</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• اعداد خطة للخدمات الإلكترونية المشتركة</li> <li>• تقديم الخدمات الإلكترونية المشتركة عبر القنوات المتعددة</li> <li>• تطوير بوابة إلكترونية لدول المجلس</li> </ul>			
<b>الإطار التنظيمي</b>					
<ul style="list-style-type: none"> <li>• اعداد اطار قانوني استرشادي للتعاملات الحكومية الإلكترونية</li> <li>• اعداد اطار لإصدار تقرير دوري يشمل انجازات الحكومة الإلكترونية على المستوى الوطني الخليجي</li> <li>• اعداد نموذج الحوكمة لادارة تنفيذ الإستراتيجية الإسترشادية للحكومة الإلكترونية</li> <li>• اعداد وتنفيذ خطة للتواصل مع الجهات المعنية بشأن الإستراتيجية الإسترشادية للحكومة الإلكترونية وتنفيذها</li> <li>• اعداد وتنفيذ خطة للتواصل مع اصحاب المصالح بهدف زيادة الوعي في مجال الحكومة الإلكترونية وتنفيذها</li> <li>• اعداد نموذج قياس لأداء تنفيذ الإستراتيجية الإسترشادية للحكومة الإلكترونية لدول المجلس</li> <li>• اعداد دراسة لإستخدام الإتفاقيات الإطارية مع موردي تقنية المعلومات والإتصالات على مستوى مجلس التعاون</li> <li>• فتصالات</li> </ul>					

ولضمان نجاح هذه الاستراتيجية الاستراتيجية الاسترشادية ، تم وضع نموذج للحوكمة يوضح أدوار الأطراف المعنية بتنفيذها.

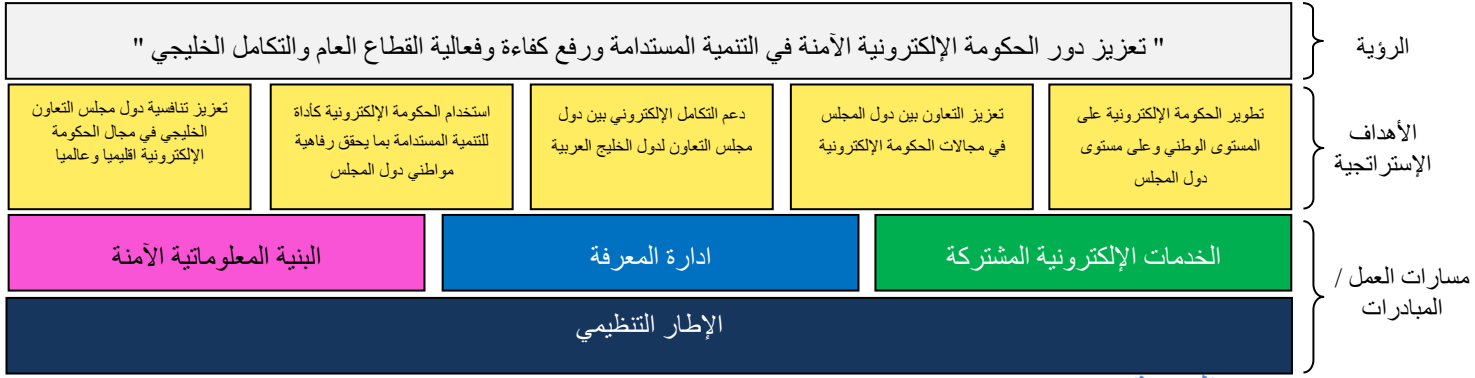
## 2 - مقدمة :

توضح هذه الوثيقة ، الاستراتيجية الاستراتيجية الاسترشادية للحكومة الالكترونية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تم العمل على تطويرها إدراكاً من دول مجلس التعاون لأهمية دور الحكومة الالكترونية الأمانة كأداة للتنمية المستدامة بما يحقق رفاهية مواطني دول المجلس ، وكذلك أهميتها في دعم التكامل بينها. حيث تحتوي على المكونات التالية :

- الإطار الاستراتيجي شاملاً الرؤية والأهداف الاستراتيجية ومسارات العمل.
- المبادرات المقترحة.
- نموذج الحوكمة المقترح لدعم تنفيذ الاستراتيجية.

### 3 - الإطار العام للاستراتيجية :

تم إعداد الإطار العام للاستراتيجية الاسترشادية للحكومة الالكترونية لدول مجلس التعاون بالاعتماد على أفضل الممارسات العالمية في مجال الحكومة الالكترونية ، ويتشكل هذا الإطار من الرؤية ، والأهداف الاستراتيجية ، ومسارات العمل . ويوضح الشكل أدناه مكونات هذا الإطار الاستراتيجي العام :



3 - 1 الرؤية :

وفقاً للمرئيات الاستراتيجية المستقاة مما ورد من الدول الاعضاء ، حددت اللجنة التنفيذية للحكومة الالكترونية ثلاثة أبعاد عند بلورة رؤية استراتيجية استرشادية للحكومة الالكترونية لدول المجلس وهي :

- إن تطوير وتنفيذ الاستراتيجية الاسترشادية للحكومة الالكترونية سيؤدي إلى تعزيز أداء الحكومة الالكترونية فيما يتعلق بتوفير خدمات الكترونية على المستوى الوطني ، وفي إيجاد خدمات الكترونية مشتركة تركز على العملاء من المواطنين وقطاع الأعمال والجهات الحكومية.
- إن تنفيذ هذه الاستراتيجية الاسترشادية سيسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون ، من خلال تسهيل إيجاد سوق رقمية واحدة ، وتمكين الأفراد والسلع والخدمات من الانتقال في ما بين حدود هذه الدول.
- إن تنفيذ الاستراتيجية الاسترشادية للحكومة الالكترونية سيعمل على زيادة كفاءة وفعالية القطاع العام في الدول الأعضاء ، وذلك من خلال المساعدة في توفير خدمات عامة أفضل وباستخدام أقل كم من الموارد.

وبناء على هذه الأبعاد ، تم صياغة الرؤية التالية لاستراتيجية الحكومة الالكترونية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

**" تعزيز دور الحكومة الالكترونية الآمنة في التنمية المستدامة ورفع كفاءة وفعالية القطاع العام والتكامل الخليجي "**

3 - 2 الأهداف :

انطلاقاً من هذه الرؤية ؛ يتضح أن تعزيز أداء دول المجلس في تقديم خدمات إلكترونية ناضجة وإيجاد الخدمات الإلكترونية المشتركة الرئيسية للأفراد وقطاع الأعمال سيساهم في التنمية المستدامة وفي رفع كفاءة وفعالية القطاع العام وتعزيز العمل نحو التكامل الخليجي. وبالنظر إلى الرؤية والخبرات المماثلة تم تحديد الأهداف التالية:

### 3-2-1 تطوير الحكومة الإلكترونية على المستوى الوطني وعلى مستوى دول المجلس :

إن مستقبل التنمية الاقتصادية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتوقف على وجود بنى أساسية متكاملة ومتطورة مثل : شبكات نقل وشبكات طاقة وشبكات رقمية ذكية ومستدامة و مترابطة . وبشكل خاص ، لقد أصبحت البنى التحتية الرقمية (مثل خدمات المسار العريض عالية السرعة وشبكات الجيل الجديد) أمراً أساسياً لتحقيق التكامل والاستدامة لاقتصاد دول المجلس على حد سواء مع شبكات الكهرباء أو الطرق . ومع وجود مثل هذه البنية التحتية ؛ تبرز الحاجة لخدمات عامة إلكترونية ورقمية تكون متاحة في كل مكان وفي أي وقت تؤدي دورها إلى تحقيق التوفير في موارد القطاع العام على المدى الطويل . ويقتضي الوصول إلى التكامل بين هذه الخدمات على مستوى دول المجلس لبذل جهود إضافية . وبالتوازي مع زيادة الإقبال على الخدمات الإلكترونية من قبل الأفراد وقطاع الأعمال ، وفي ضوء حاجة تلك الفئات للحركة والتنقل ، فإن دول المجلس يجب أن تضمن:

- تشجيع تنقل المواطنين وقطاع الأعمال.
- تعزيز النشاط الاقتصادي بين الدول الأعضاء.
- تحقيق وفورات في النواحي الإدارية للجهات الحكومية.
- تخفيض تكاليف المعاملات التجارية لقطاع الأعمال.

وستعمل الخدمات الإلكترونية المقدمة للمواطنين ورجال الأعمال ممن يعيشون في إحدى دول المجلس ، ويعملون في أخرى ؛ على زيادة فرصهم في العيش والعمل في الخارج وعلى تطوير الأعمال الجديدة وإيجاد فرص أكبر للعمل .

### 3-2-2 تعزيز التعاون بين دول المجلس في مجالات الحكومة الإلكترونية:

تعمل الاستراتيجية الاستراتيجية الاستراتيجية على تعزيز التعاون والتعلم والمشاركة بين دول المجلس ، وتعزيز وإثراء الحضور الخليجي والعربي على الشبكة المعلوماتية . علماً بأن هذا التعاون يسمح للدول الاعضاء بمواصلة التطور بشكل حثيث وإيجاد طرق مشتركة للحكومة الإلكترونية في دول المجلس مع الإبقاء على الأولويات والأهداف الوطنية.

### 3-2-3 دعم التكامل الإلكتروني بين دول المجلس :

يتطلب تنفيذ خدمات إلكترونية مشتركة في دول المجلس وجود بيئة تحتية تسهّل تبادل المعلومات بطريقة آمنة وفاعلة ، كما يتطلب وجود معايير للربط الإلكتروني وهيكل توافقي

مشترك بحيث تنتقل المعلومات بطريقة يسهل فهمها مما يسرّع من اتخاذ الإجراء المناسب لها ، وكلما زاد مستوى النضج في تبادل المعلومات وتطوير بنية الانتقال ازداد مستوى التكامل بين الدول مما يسهل إتاحة خدمات مشتركة إضافية وبطريقة آمنة وبشكل أسرع.

### 3-2-4 استخدام الحكومة الإلكترونية كأداة للتنمية المستدامة بما يحقق رفاهية مواطني دول المجلس:

من شأن وجود خدمات حكومية إلكترونية آمنة أن يوفر دعماً قوياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمنطقة ككل ، وعلى مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ؛ لذا فإنه سيكون للاستراتيجية الاستراتيجية الاستراتيجية للحكومة الإلكترونية دورٌ أساسيٌّ في إيجاد فرص استثمارية جديدة ، والتغلب على معوقات التوافقية بين الدول الأعضاء ، وضمان الترابط في تطوير الخدمات المشتركة بين الدول الأعضاء من خلال تنفيذ الخدمات الإلكترونية الآمنة.

كما ستعمل الاستراتيجية الناجحة للحكومة الإلكترونية على تحفيز الابتكار والنمو الاقتصادي وتحسين مستوى نوعية وجودة الحياة اليومية للمواطنين وقطاع الأعمال (على سبيل المثال تحسين الرعاية الصحية ، وإيجاد أنظمة نقل أكثر كفاءة ، وبيئة أكثر نظافة ، ووسائل إعلام جديدة ، وتسهيل الحصول على الخدمات العامة أو المحتويات المطلوبة).

### 3-2-5 تعزيز تنافسية دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الحكومة الإلكترونية إقليمياً وعالمياً:

تعزيز استخدام أفضل الممارسات العالمية في جميع مجالات الحكومة الإلكترونية بما يساهم في وصول الدول الأعضاء إلى مراتب عليا في المحافل والمنافسات الإقليمية والدولية.

## 3 - 3 المسارات الاستراتيجية :

إن رسم الطريق لتحقيق الرؤية والأهداف يمكن أن يتم من خلال تحديد مسارات استراتيجية للمبادرات المختلفة بشكل يوضح الرؤية والأهداف بشكل أفضل . ويمكن تحديد عدد من المبادرات لكل مسار من المسارات الاستراتيجية التي يمكن أن تترجم إلى أنشطة تنفيذية تتولاها الدول الأعضاء والأمانة العامة .

### أبرز المسارات الاستراتيجية التي تم تحديدها :

- مسار الخدمات الإلكترونية المشتركة.
- مسار إدارة المعرفة.
- مسار البنية المعلوماتية الآمنة.



- مسار الإطار التنظيمي ، ويعتبر هذا المسار الأساس لتنفيذ أي من مسارات العمل الأخرى ومبادراتها.

ولقد تم تحديد مجموعة من المبادرات المقترحة الممكن تنفيذها لكل مسار من هذه المسارات ، وتم التركيز في تحديد المبادرات ، على المبادرات المشتركة بين دول مجلس التعاون وليس على المستوى الوطني.

### 3-3-1 مسار الخدمات الالكترونية المشتركة:

يُعدُّ توفير الخدمات الالكترونية للمواطنين وقطاع الأعمال بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية أحد الجوانب الرئيسية لاستراتيجية المجلس ، ومن أجل تحقيق ذلك ؛ يمكن تحديد الخدمات ذات الأولوية والاتفاق عليها. وبعد عملية التحديد ؛ تبدأ مرحلة التنفيذ ، وبذلك فإن تحديد الإطار القانوني اللازم والقيام بالإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك ، وتحديد وتنفيذ الجوانب التنظيمية ، تعد أمراً أساسياً ، كما يقتضي توفير الخدمات الالكترونية المختارة تنفيذ العناصر التقنية اللازمة (الهيكل التنظيمي ، والبنية التحتية المشتركة ، وغيرها).

ويمكن تقديم الخدمات الالكترونية المشتركة عبر البوابة الالكترونية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي ستمثل نقطة التواصل الإقليمية ، بحيث يتم تقديم المعلومات إلى المستفيدين باللغتين العربية والإنجليزية (على حد سواء للمواطنين والمقيمين ورجال الأعمال) وذلك من خلال بنية تقنية سهلة الاستعمال . ومن المهم أيضاً ، إجراء تحديث مستمر للمعلومات المقدمة ، والمواءمة بين النسخة العربية والإنجليزية باستمرار ، وتحديث روابط المواقع الحكومية الالكترونية الوطنية (وللجهات الحكومية إذا لزم الأمر).

ويمكن تطوير الخدمات الالكترونية التي تتمركز حول المتعاملين وتصنيفها باستخدام نهج مستوحى من الواقع ، أي من خلال تجميع المهام الإدارية تحت العنوان نفسه ، سواء تلك التي ينفذها المواطنون أو قطاع الأعمال من أجل حدث محدد في حياتهم ، وهناك أمثلة أخرى من هذه الأحداث مثل : السفر ، الدراسة في الخارج ، فتح فرع جديد ، شراء أو استئجار شقة ، وغير ذلك .

ويمكن تطوير هذه الخدمات بالاعتماد على مبدأ إعادة استخدام اللبانات الأساسية للخدمات الالكترونية مثل التسليم الالكتروني والتوقيع الالكتروني وغيرها.

وبالإضافة إلى ذلك ، يتطلب تطوير الخدمات الالكترونية المشتركة تحديد المهام الواجب تنفيذها من أجل تحقيق النتائج المطلوبة ، ومن المقترح أن يتم تحديد وتفصيل هذه المهام من خلال منهجية موثقة ، ومن خلال تحديد الاحتياجات القانونية والمؤسسية والمعلوماتية والتقنية لكل مشروع.

وبالإضافة إلى ذلك ، يمكن تطوير دراسة جدوى لبعض الخدمات الالكترونية لبيان فوائد تطبيقها ليتم تبنيها من قبل صانعي القرار ، ويتم استخدامها من قبل المواطنين وقطاع الأعمال والجهات الحكومية.

### 3-3-2 مسار إدارة المعرفة:

يُعدُّ التعاون بين الجهات الحكومية جانباً أساسياً من جوانب الاستراتيجية الاستراتيجية الاسترشادية للحكومة الالكترونية ، بما له من دور في تشجيع الجهات المعنية على التفاعل ونقل الخبرات فيما بينها من أجل توفير خدمات الكترونية متكاملة وأكثر كفاءة وفعالية من أجل إثراء وتعزيز الحضور الالكتروني الخليجي والعربي .

وهنا تكمن أهمية تبادل الدروس المستفادة والتجارب الناجحة والمنهجيات والأدوات من أجل عدم تكرار الجهود ، ومن أجل تعزيز الحلول المشتركة (مما سيؤدي لتوفير الوقت والجهد عند تنفيذ الخدمات الالكترونية الجديدة) ، ووضع نهج مشترك للموضوعات المستجدة.

وبهذه الطريقة ؛ يمكن مشاركة وتبادل بعض الحلول المتطورة التي وضعتها بعض الدول الأعضاء ، ليصار إلى تبنيها من قبل الدول الأقل تقدماً في مجالات معينة ، وبذلك تتعاضد الاستفادة من المكاسب المحتملة للتعاون بين دول المجلس .

### 3-3-3 مسار البنية المعلوماتية الآمنة:

يتطلب تنفيذ استراتيجية الحكومة الالكترونية والخدمات الالكترونية توفر البنية التحتية التقنية الآمنة التي تسمح بتنفيذ هذه الإستراتيجية ، ومن ثمَّ يُعدُّ وجود تبادل سلس للبيانات والمعلومات عاملاً هاماً لتلك الاستراتيجية.

وهذا يتضمن ما يلي:

- تقييم الحاجة إلى البنى التحتية المشتركة ، وخدمة قناة التكامل الحكومية ، والمبادئ التوجيهية التقنية والمؤسسية.
- تطوير آلية ناضجة وقابلة للتشغيل المتبادل لتحديد الهوية والتوثيق يتم الوصول إليها واستخدامها بصورة متبادلة في مختلف أنحاء دول المجلس .
- تطوير وتنفيذ السياسة العامة التي تتعلق بفتح وتبادل البيانات العامة.
- الاتفاق على صيغة مشتركة لتفسير البيانات المتبادلة بين نظم تقنية المعلومات والاتصالات ، تلك التي تساعد في التغلب على الحدود اللغوية.
- تطوير دلالات مشتركة لمجالات الخدمات الالكترونية ذات الصلة.

### 3-3-4 مسار الإطار التنظيمي :

يعتبر هذا المسار والمبادرات المتعلقة به أساساً لتنفيذ مسارات المبادرات الأخرى ، حيث أنه يشمل الإطار القانوني والاستراتيجيات وقياس الأداء والحوكمة ، وبذلك فإن تحديد الإطار القانوني اللازم والقيام بالإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك ، وتحديد وتنفيذ الجوانب التنظيمية المتعلقة بتوافق الاستراتيجيات الوطنية للحكومة الالكترونية ووضع نماذج الحوكمة وإدارة الأداء المناسبين للحكومة الالكترونية يعد أمراً أساسياً.

#### 4 - المبادرات المقترحة :

يقدم هذا القسم أمثلة على المبادرات المتعلقة بكل مسار عمل مع وصف ملخص لكل منها:

#### 4-1 مبادرات مسار الخدمات الالكترونية المشتركة :

يتضمن مسار الخدمات الالكترونية المشتركة مبادرات تخدم هذا المسار على سبيل المثال:

المبادرة	وصف المبادرة
إعداد خطة للخدمات الالكترونية المشتركة	تعنى هذه المبادرة بوضع خطة تنفيذية للخدمات الالكترونية المشتركة ، بحيث تحدد هذه المبادرة الاقتراحات والخيارات المتاحة لتطوير الخدمات الالكترونية المشتركة ذات أعلى تأثير استراتيجي متوقع بحسب الإمكانيات وظروف كل مرحلة.

المبادرة	وصف المبادرة
تقديم الخدمات الالكترونية المشتركة عبر القنوات المتعددة	تعنى هذه المبادرة بتصميم وتنفيذ الخدمات الالكترونية المدرجة في خطة الخدمات الالكترونية المشتركة.
تطوير بوابة الكترونية لدول المجلس	تعنى هذه المبادرة بتطوير بوابة الكترونية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، التي ستقدم معلومات محدثة بشكل دوري عن مجلس التعاون وعن كل دولة عضو بطريقة سهلة للمستخدم.

#### 4-2 مبادرات مسار إدارة المعرفة :

يتضمن مسار إدارة المعرفة مبادرات تخدم هذا المسار على سبيل المثال:

المبادرة	وصف المبادرة
إعداد إطار لنقل ومشاركة المعرفة بين دول المجلس	وتعنى هذه المبادرة بإيجاد إطار لنقل ومشاركة المعرفة حول الحكومة الالكترونية التي يمكن استخدامها لبناء وتشغيل بوابة المعرفة.
تطوير بوابة المعرفة الحالية للتعاون وتبادل المعرفة بين هيئات وبرامج الحكومة الالكترونية في دول المجلس	وتعنى هذه المبادرة بإيجاد نظام فعلي وافتراضي للتعاون وتبادل المعرفة يمكن الوصول إليه من قبل مسؤولي الجهات الحكومية في الدول الأعضاء .
إعداد دراسة لإنشاء مركز للتميز في	تعنى هذه المبادرة بإجراء دراسة لإنشاء مؤسسة ومنتدى

المبادرة	وصف المبادرة
مجال الحكومة الالكترونية	يستطيع من خلالهما مسئولو الجهات الحكومية في الدول الأعضاء التعرف على منهجيات وتوجهات جديدة في مجال الحكومة الالكترونية فضلاً عن تبادل الخبرات الوطنية.
إنشاء نطاق خليجي على الإنترنت	تعنى هذه المبادرة بإنشاء نموذج تشغيلي لنطاق خليجي على الإنترنت.
إعداد وتنفيذ خطة لإثراء المحتوى العربي على شبكة الإنترنت	تعنى هذه المبادرة بتعزيز استخدام المحتوى العربي على شبكة الإنترنت.
تطوير جائزة التميز للحكومة الالكترونية لدول المجلس	تعنى هذه المبادرة بتطوير جائزة للتميز في مجال الحكومة الالكترونية لدول المجلس واستخدامها في دعم تنفيذ الاستراتيجية الاسترشادية للحكومة الالكترونية.

#### 4-3 مبادرات مسار البنية المعلوماتية :

يتضمن مسار البنية المعلوماتية مبادرات تخدم هذا المسار على سبيل المثال:

المبادرة	وصف المبادرة
إعداد هيكل توافقي استرشادي	تعنى هذه المبادرة بإعداد إطار وهيكل توافقي مشترك لدعم الخدمات الالكترونية المشتركة وتبادل البيانات والاتفاق عليه.
تمكين الدخول الموحد للخدمات الالكترونية	تعنى هذه المبادرة بتمكين الشركات والمواطنين وموظفي الحكومة من استخدام بطاقات هوياتهم الوطنية في أي دولة عضو من أجل الدخول إلى الخدمات الالكترونية المشتركة.
إعداد دراسة لإنشاء هيكل تقني استرشادي للبنية التحتية ليدعم ربط الخدمات الالكترونية المشتركة	تعنى هذه المبادرة بالقيام بدراسة من أجل إيجاد هيكل تقني للبنية التحتية ليدعم ربط الخدمات تتضمن مشاريع الخدمات الإلكترونية ومشروع نظام الاجتماعات الافتراضية.
إعداد دراسة لوضع خطة لاستمرارية الأعمال في حالة الطوارئ لدول المجلس	وتعنى هذه المبادرة بإعداد دراسة عن تعرض الدول الأعضاء للكوارث ، والخيارات المطروحة بالنسبة لخطة استمرارية الاعمال للحكومة الالكترونية.
تعزيز الإطار الأمني للمعلومات	تعنى هذه المبادرة بتعزيز سلامة استخدام الإنترنت للأفراد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

#### 4-4 مبادرات مسار الإطار التنظيمي :

يتضمن مسار الإطار التنظيمي مبادرات تخدم هذا المسار على سبيل المثال:

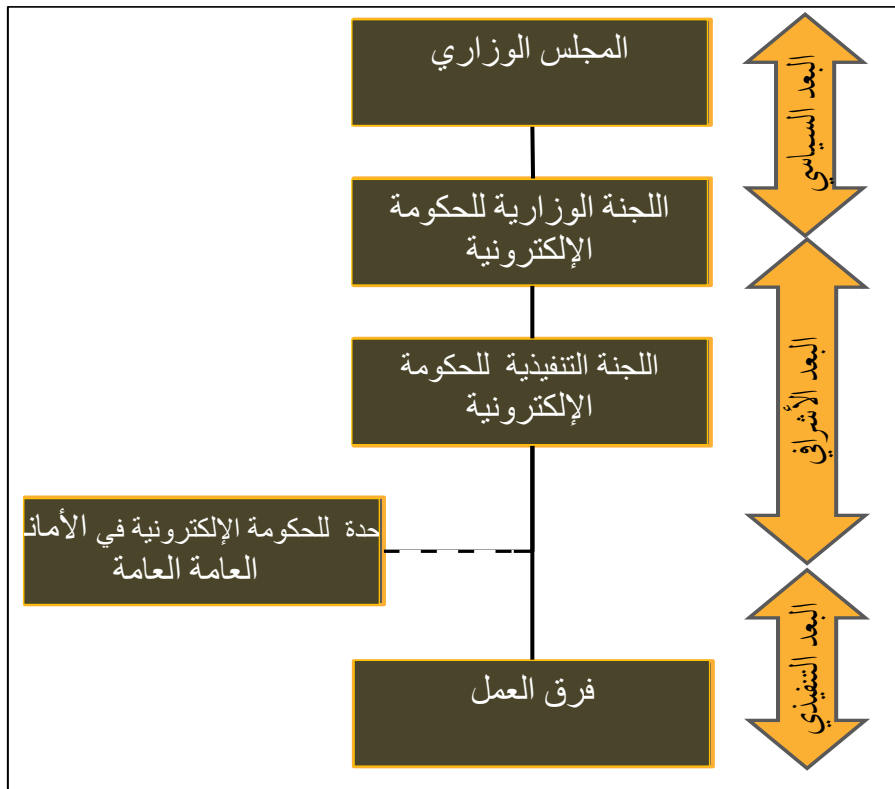
المبادرة	وصف المبادرة
إعداد إطار قانوني (نظامي) استرشادي للتعاملات الحكومية الالكترونية .	تعنى هذه المبادرة بإعداد إطار قانوني مشترك لتحديد القوانين اللازم توافرها في الدول من أجل تنفيذ التعاملات الالكترونية الحكومية ، والتي تشمل قوانين الحصول على البيانات ، وسلطة حماية البيانات ، وإجراءات الأمن وبرتوكولات تبادل البيانات.
إعداد إطار لإصدار تقرير دوري يشمل إنجازات الحكومة الالكترونية على المستويين الوطني والخليجي	تعنى هذه المبادرة بإعداد إطار من أجل إعداد تقرير دوري عن إنجازات الحكومة الالكترونية على المستويين الوطني والخليجي.
إعداد نموذج الحوكمة لإدارة تنفيذ الإستراتيجية الاسترشادية للحكومة الالكترونية .	تعنى هذه المبادرة بتصميم وتنفيذ نموذج الحوكمة لإدارة تنفيذ هذه الاستراتيجية.
إعداد وتنفيذ خطة للتواصل مع الجهات المعنية بشأن الاستراتيجية الاسترشادية للحكومة الالكترونية	تعنى هذه المبادرة بتصميم وتنفيذ برنامج للتواصل لضمان إلمام جميع الجهات المعنية بشأن الاستراتيجية الاسترشادية للحكومة الالكترونية.
إعداد وتنفيذ خطة للتواصل مع أصحاب المصالح بهدف زيادة الوعي في مجال الخدمات الالكترونية	تعنى هذه المبادرة بتصميم وتنفيذ برنامج للتواصل لضمان إلمام جميع أصحاب المصالح بتوقعات الحكومة الالكترونية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
إعداد نموذج قياس لتنفيذ الاستراتيجية الاسترشادية للحكومة الالكترونية لدول المجلس	وتعنى هذه المبادرة بتصميم وتنفيذ نظام لتتبع أداء تنفيذ الاستراتيجية الاسترشادية للحكومة الالكترونية لدول المجلس مقارنة بالجدول الزمني المعتمد لتنفيذها. وسيشمل أيضا المراحل التي يجب القيام فيها بمراجعة هذه الاستراتيجية وتحديثها.
إعداد دراسة للاستفادة من الاتفاقيات الاطارية الموقعة من بعض الدول الاعضاء مع موردي المعلومات لتخدم جميع دول مجلس التعاون	وتعنى هذه المبادرة بدراسة إمكانية استخدام الاتفاقيات الاطارية الموقعة من بعض الدول الاعضاء مع موردي تقنية المعلومات والاتصالات لتخدم جميع دول مجلس التعاون وتحديد المطلوب من أجل نجاح تنفيذ هذه الاتفاقيات.

## 5 - تنفيذ المبادرات المقترحة :

سيتم تنفيذ المبادرات المتعلقة بمسارات العمل المختلفة للاستراتيجية الاسترشادية للحكومة الإلكترونية خلال جدول زمني يتم إقراره من قبل اللجنة التنفيذية بعد اعتماد وثيقة الاستراتيجية الاسترشادية على أن تراعى أولويات المبادرات والاعتمادية في تنفيذها.

## 6 - نموذج الحوكمة :

لضمان نجاح هذه الاستراتيجية هناك حاجة لنموذج للحوكمة يوضح عضوية وأدوار المجموعات المختلفة لإدارة الاستراتيجية الاسترشادية للحكومة الإلكترونية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويمثل الشكل أدناه نموذج الحوكمة الذي سيتبع من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية الاسترشادية :



وسوف تقوم اللجنة التنفيذية بتشكيل فرق عمل لتنفيذ المبادرات المشتركة التي تحددها لكل عام ، ومن المتوقع أن تلعب وحدة الحكومة الإلكترونية المزمع إنشاؤها في الأمانة العامة دوراً حيوياً لتنسيق ودعم العمل المشترك.